

رغم توقف الحرب استمر التآكل مع اتساع الفقر وتراجع الجنيه وسط تحذيرات من كلفة اجتماعية أعلى



الجمعة 10 أبريل 2026 08:30 م

أعدت موجة الغلاء المتلاحقة في مصر ملف الفقر إلى صدارة المشهد العام، بعدما تحولت شكاوى المواطنين من ارتفاع الأسعار وتآكل الدخل إلى واقع يومي تضغط نتائجه على الأسر في الغذاء والسكن والخدمات وجاء طلب إحاطة برلماني جديد ليضع هذه الأزمة داخل المؤسسة التشريعية نفسها، محذراً من اتساع رقعة الفقر على نحو غير مسبوق، في وقت تؤكد فيه الحكومة أنها ماضية في سياسات تقشفية لا تنوي التراجع عنها

تزامن هذا التحذير مع تصاعد الأعباء المعيشية على محدودي ومتوسطي الدخل، ومع دخول شرائح جديدة إلى دائرة العجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية وأظهر هذا التزامن أن الأزمة لم تعد محصورة في نسب التضخم أو سعر الصرف، بل امتدت إلى قدرة المجتمع على الاحتمال وفتح هذا المشهد أسئلة مباشرة حول كلفة السياسات الحالية على الاستقرار الاجتماعي، وحول قدرة الدولة على احتواء نتائجه في المدى القريب

الطلب البرلماني يردد اتساع دائرة الفقر تحت ضغط الغلاء

جاء طلب الإحاطة البرلماني ليعكس مستوى القلق من التدهور المعيشي، بعدما حذر من اتساع رقعة الفقر في مصر بشكل غير مسبوق وربط الطلب بين الشكاوى المتزايدة من ارتفاع الأسعار وبين تآكل الدخل، مؤكداً أن الضغط اليومي على الأسر لم يعد حالة عابرة ووضع الطلب الحكومة أمام مسؤولية مباشرة عن تفسير استمرار هذه الأوضاع من دون مراجعة واضحة للنهج الاقتصادي القائم

ثم وسعت النائبة عبلة الهواري دائرة التحذير عندما أشارت إلى أن الأعباء المعيشية لم تعد تصيب الفئات الأشد فقراً وحدها، بل امتدت إلى شرائح كانت قادرة سابقاً على تدبير احتياجاتها الأساسية وربطت النائبة بين اتساع دائرة العجز وبين استمرار السياسات التقشفية، معتبرة أن تراوج الغلاء مع التشدد الاقتصادي يدفع المجتمع إلى مستويات أفقر بصورة متسارعة

وفي السياق نفسه، قال الباحث الاقتصادي عبد الخالق فاروق إن اتساع الفقر في مصر يرتبط مباشرة بتراجع نصيب الأجور والدخل الثابتة أمام الزيادات المتلاحقة في الأسعار وأوضح فاروق أن الأسرة التي كانت تدبر احتياجاتها بصعوبة أصبحت عاجزة عن ذلك عندما ارتفعت كلفة الغذاء والطاقة والخدمات معاً وأكد فاروق أن انتقال الأزمة إلى شرائح جديدة يمثل تطوراً أخطر من ارتفاع نسب الفقر التقليدية

وبعد هذا الرصد، بدا أن المخاوف لم تعد اقتصادية فقط، لأن الأثر الاجتماعي ظهر في تراجع قدرة الأسر على الوفاء بالاحتياجات اليومية الأساسية وأدى هذا التراجع إلى توسيع الفجوة بين مستويات الدخل وكلفة المعيشة الفعلية ونتج عن ذلك انتقال النقاش من مجرد متابعة الأسعار إلى سؤال أكثر إلحاحاً يتعلق بقدرة المجتمع على تحمل استمرار المسار نفسه

تراجع الجنيه يرفع الأسعار ويكشف ضعف أدوات الصمود

ربطت النائبة الأزمة الحالية أيضاً بتراجع الجنيه المصري أمام الدولار خلال الفترة الأخيرة، مؤكدة أن التوترات الإقليمية زادت الضغوط على سوق الصرف وعلى حركة الأسعار وأشارت النائبة إلى أن هذا التراجع انعكس سريعاً على الأسواق، لأن ارتفاع كلفة الاستيراد انتقل إلى السلع والخدمات وأدى هذا الانتقال إلى دفع موجة جديدة من الغلاء فوق الموجات السابقة التي لم تهدأ أصلاً

ثم ذهبت النائبة أبعد من ذلك عندما اعتبرت أن تراجع الجنيه لا يكشف أزمة مؤقتة، بل يكشف هشاشة البنية الاقتصادية نفسها وقالت النائبة إن السياسات النقدية والمالية لم تنجح في امتصاص الصدمات الخارجية، لأن الاقتصاد لم يبن أدوات حماية حقيقية قبل اشتداد الأزمات وربطت النائبة بين هذا الفشل وبين استمرار الاعتماد على حلول قصيرة المدى بدل بناء قاعدة إنتاجية أكثر تماسكًا

وفي هذا الإطار، قال الخبير الاقتصادي وأهل النحاس إن تراجع الجنيه أمام الدولار يتحول سريعًا إلى زيادة مباشرة في الأسعار داخل سوق يعتمد على الاستيراد في قطاعات واسعة وأوضح النحاس أن ضعف القدرة الإنتاجية المحلية يجعل أي ضغط خارجي على العملة ضغطًا داخليًا على المعيشة وأكد النحاس أن غياب أدوات فعالة لخفض الاعتماد على الخارج يضاعف أثر كل أزمة جديدة

ولذلك اكتسب الحديث عن سعر الصرف دلالة اجتماعية تتجاوز الأرقام الرسمية، لأن ضعف الجنيه أصبح مرتبًا مباشرة بكلفة الحياة اليومية وظهر هذا الارتباط في أسعار الغذاء والدواء والنقل والخدمات وأدى هذا الواقع إلى تثبيت صورة اقتصاد لا يملك قدرة كافية على حماية السوق الداخلية من الصدمات، ولا يملك في الوقت نفسه سياسة ناجعة لتخفيف أثرها على الفئات الأضعف

الاستدانة والتكشف ينقلان كلفة الأزمة إلى المواطنين

أكدت النائبة أن الأزمة لا تعود إلى العوامل الخارجية وحدها، بل تعود أساسًا إلى سياسات اقتصادية قامت على الاستدانة والتكشف من دون تحقيق نمو إنتاجي حقيقي وربطت النائبة بين هذا النهج وبين ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم وتآكل القوة الشرائية واتساع رقعة الفقر وأوضحته النائبة أن هذه النتائج لم تعد تقديرات، لأن المواطنين يعيشونها يوميًا في تفاصيل الإنفاق الأساسي

ثم تعزز هذا المسار مع استمرار الحكومة في تطبيق إجراءات تكشفية تشمل رفع أسعار الطاقة والخدمات وتقليص الدعم، مع تأكيد رسمي متكرر على عدم التراجع عن هذا النهج وأدى هذا الإصرار إلى نقل كلفة ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي إلى الأسر مباشرة ووقع العبء الأكبر على محدودي ومتوسطي الدخل، لأن هذه الفئات لا تملك قدرة تعويض الخسائر عبر الادخار أو الاستثمار

كما قال الخبير الاقتصادي ممدوح الولي إن سياسات الاستدانة المصحوبة بالتكشف تدفع المجتمع إلى تحمل كلفة مزدوجة، لأن الدولة توسع التزاماتها المالية من جهة، ثم تسترد الكلفة من المواطنين عبر الأسعار والرسوم والدعم المخفض من جهة أخرى وأوضح الولي أن غياب نمو إنتاجي ملموس يجعل هذا المسار أكثر قسوة وأكد الولي أن الأثر النهائي يظهر في اتساع الفقر وتراجع الاستهلاك الأساسي

ومن ثم برزت مطالب برلمانية وسياسية بضرورة إعلان خطة عاجلة لوقف تدهور الجنيه والسيطرة على التضخم ودعم الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد وربطت هذه المطالب بين المعالجة الاقتصادية وبين توسيع برامج الحماية الاجتماعية وأشارت هذه المطالب إلى أن استمرار السياسات الحالية من دون مراجعة جذرية قد يدفع الأوضاع الاجتماعية إلى مزيد من التدهور ويهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

وأخيرًا تكشف مجمل هذه الوقائع أن الأزمة المعيشية في مصر لم تعد مجرد نتيجة جانبية لاضطرابات خارجية، بل أصبحت حصيلة مباشرة لمسار اقتصادي يضغط على المجتمع أكثر مما يحميه ويؤكد طلب الإحاطة أن دوائر الإنذار اتسعت داخل المجال الرسمي نفسه ويعني ذلك أن تجاهل المطالب بمراجعة السياسات لم يعد يعني استمرار الغلاء فقط، بل يعني أيضًا توسيع الفقر وتعميق كلفة الانفجار الاجتماعي